

نزيف العقول العربية: ضرر خاص أم عام؟

جميلة بركاوي*

jamilaberkaoui@gamil.com.

مقدمة: أثبتت تجارب الدول أن الرأسمال البشري يعتبر أهم الثروات الطبيعية، فكثير من الدول تفوقت حضاريا بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى شعوب منتجة إذا لم يتم استغلالها من أجل ذلك، وهو ما يعد أشبه بالتحدي الحقيقي أمام مجتمعاتنا العربية. غير أن الاهتمام بالعنصر البشري في البلدان العربية بصفة لم يكن بالشكل المطلوب إذ حرصت معظم الدول على إنتاج المورد البشري ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه، ذلك من خلال هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الغربية¹.

يعتبر نزيف العقول من الترجمات الشائعة لمصطلح Brain Drain وعادة ما يقصد به الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر علما وتأهيلا من خريجي التعليم العالي وما فوقه، إلى خارج أوطانها. إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة ليست في ترك هذه الخبرات والكفاءات مواقعهم الطبيعية في الوطن و انتقلهم إلى مؤسسات علمية متطورة في الدول الصناعية الغربية، فيمكن لهذا الانتقال أن يفيد في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الأمام ويأتي بخبرات جديدة إلى البلاد. لكن المشكلة التي تفرض نفسها في عدم رغبتهم أو قدرتهم على ترك مواطنهم الجديدة ورجوعهم إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأم².

مشكلة البحث: أدى مشكل نزيف العقول والكفاءات العلمية العربية إلى إتهام ونخر البنية التحتية التي تعتبر قاعدة الارتكاز لانطلاق عمليات التنمية الشاملة من أجل غد أفضل لمستقبل الأجيال القادمة والتي ستساهم في بناء وتطوير اقتصاد البلدان العربية لمشاركتها الفاعلة بعقولها النيرة في مجالات العلم والمعرفة المختلفة.

فروض البحث: على ضوء ماورد فقد تحددت لدينا الفروض التالية: إن هجرة الكفاءات والأدمغة العربية الكفوءة تلحق أبلغ الضرر باقتصاديات البلدان العربية بما تنطوي عليه عملية الهجرة من خسارة بالغة الضرر على مسيرة العملية التنموية لاقتصاديات البلدان العربية. إن هجرة العقول العربية الكفوءة تساهم بشكل مؤثر وحيوي في اتساع حجم ومساحة فجوة التخلف العلمي بمختلف ميادينيه سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية فيما بين دولنا العربية النامية (المتخلفة) ودول العالم المتقدم.

* طالبة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة

¹ فاطمة مانع، "هجرة الكفاءات العلمية و آثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية"، الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة (الجزائر، جامعة شلف، 13-14 ديسمبر 2011م)، ص 1.

² سلام الكواكي، "هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي" (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الاسكوا، 2010م)، ص 3.

المحور الأول: أسباب هجرة الأدمغة

تعرف العوامل الطاردة للكفاءات بأنها مجموعة من الأسباب والمعوقات تعيق عملية التطور الفكري والعلمي لدى العلماء والمفكرين مما يحفزهم ويدفعهم إلى اتخاذ قرار الهجرة أو النزوح إلى المكان الذي يؤمن لهؤلاء القدر الكافي من عوامل الاستقرار مدعوماً بمحفزات الإبداع. وقد تتكون تلك المعوقات والأسباب نتيجة إلى عوامل متعددة منها ماهو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي³.

أولاً: العوامل السياسية الطاردة: أن البلدان العربية تعج دائماً بالمشاكل السياسية المختلفة وهي حبلى بالأحداث والكوارث السياسية التي انعكست سلباً على التقدم العلمي وحركة التطور في العلوم المختلفة. ومن هذه العوامل السياسية الطاردة نوجز منها التالي:

أ. قسوة وسوء تقدير النظم السياسية الحاكمة.

ب. الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية التي تطال أهل العلم والمعرفة.

ت. القيود السياسية المفروضة على البحوث العلمية.

نتيجة لطبيعة النظم السياسية الحاكمة ونهجها الأمني في العديد من الدول النامية فقد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد ونوعية البحوث العلمية التي يتم التعامل معها خدمة لرؤيته السياسية. مما يدفع كم هائل من العلماء والمفكرين أن يترددوا في تحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما من أجل معالجتها وتقديم الحلول العلمية المناسبة لها بسبب قد تكون نتائج تلك الأبحاث والحلول مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى مصادرة نتائج البحث أو منعها من النشر. إن حرية البحث العلمي هي جزء لصيق بحرية الفكر وهي ترتبط بحرية الباحثين في المؤسسات العلمية، فالبحث العلمي عادة لا يخلو من أن يكون في بعض صورته مُتصلاً في المجتمع كالدين أو السياسة أو التقاليد العامة والمفاهيم السائدة، وإذا لم تكن هناك حرية كافية لدى الباحثين في مناقشة كل المجالات فإن البحث العلمي يُصيبه الضمور ويعتريه الهزال وينسحب أثر ذلك إلى المؤسسات التي تتبناه.

ثانياً: العوامل الاجتماعية الطاردة: قد تلعب العوامل الاجتماعية (وأسلوب نمط العيش) دور طارداً للكفاءات العلمية حيث أن العديد من الكفاءات العلمية من التي تلقت علومها في البلاد الصناعية المتقدمة قد تجد موانعاً اجتماعية في الاندماج مرة أخرى في المجتمعات التي تركتها نتيجة إلى التباين الاجتماعي والسلوكي فأن حالة الاغتراب الداخلي سيكون وقعها أشد خطورة على الباحث العلمي الذي تدرب على كيفية الحرص على عامل الوقت وتقديسه في بلاد المهجر الأمر الذي سيجعله يفكر في الاغتراب مرة أخرى.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية الطاردة: تتنوع العوامل الاقتصادية الدافعة لهجرة الكفاءات العربية إلى خارج حدود أوطانها الجغرافية وتحديدًا إلى دول الرفاهية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ونوجز منها⁴:

أ. انخفاض وتدني مستوى المعيشة والدخل الفردي.

ب. قلة الإنفاق على البحث العلمي متمثلة في ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصة من قبل الدولة. مما لاشك فيه أن العالم المتقدم ينفق بسخاء بالغ على المؤسسات البحثية والمراكز العلمية لأن سر قوته تكمن في معارفه في ميادين العلوم المختلفة. مع إدراكه الشديد وفق حسابات استثمارية دقيقة أن العائدات الاقتصادية المتحققة هي ستكون أعلى بكثير من حجم النفقات التي صرفت على الاستثمارات البشرية وتنميتها في داخل أنظمتهم التعليمية.

³ عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، **هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج - (العراق نموذجاً)** (الداغمارك، رسالة مقدمة إلى المجلس العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية الأكاديمية العربية المفتوحة في الداغمارك، كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد، 2009م)، صص 83-84.

⁴ عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، م.س، ص 84.

ج. الحواجز الإقليمية بين الدول العربية وغياب التكامل الهيكلي وتنافر برامج وخطط هذه الدول فيما بينها الأمر الذي شكل عاملاً مهماً من عوامل الطرد للكفاءات العربية إلى خارج حدود البلدان العربية حيث إن تبني سياسة مركزية تؤسس على مبدأ التكامل للقوى العربية العاملة وتبادل فوائض العمالة الماهرة والكفوءة فيما بينها سيخلق عوامل استقطاب إيجابية للكفاءات لجميع البلدان العربية وسيسهم في إعادة توزيع الخبرة المعرفية في البلدان العربية واستثمارها في بناء وتطوير وتدعيم اقتصادياتها التي لازالت تنسم بالتبعية الشبه كاملة لاقتصاديات الدول المتقدمة وتأثيراتها السياسية الخطيرة .

د. انتشار البطالة المتزايدة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا بسبب فقدان التنسيق ما بين احتياجات السوق المحلية من العمالة الكفوءة الماهرة وما بين أعداد الخريجين الذي يتضاعف عاماً بعد آخر مسبباً ارتفاعاً متزايداً في أعداد العاطلين عن العمل.

المحور الثاني: الآثار السلبية لهجرة العقول على البلدان العربية

تفرز هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي. ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي، وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية. ومن أهم الانعكاسات السلبية لنزيف العقول:

. ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تنصب في شرايين البلدان الغربية بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقنية.

. تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت على تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية بدون مقابل.

. ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين إلى البلدان الغربية.

في ما يتعلق بالآثار السلبية لهجرة العقول الذي تحدث عنه الاقتصاديون: فقد ورد في دراسة الأمم المتحدة عبارة "النقل العكسي للتكنولوجيا" التي نستخدمها للدلالة على هجرة اليد العاملة عالية التأهيل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو أول من أدخل هذه العبارة في سلسلة من الدراسات وتنتظر دراسات المؤتمر إلى هجرة العقول على أنها نقل للموارد الإنتاجية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فهذه الموارد الإنتاجية تتمثل في الأفراد الذين على حصلوا على المعرفة والمهارات من خلال الاستثمار في التعلم والتدريب ومختلف الأنشطة ذات العلاقة الوثيقة. وبهذا المعنى فإن الخسارة في رأس المال البشري تنطوي على خسارة في القدرات الفنية على الابتكار وعلى توسيع نطاق المعرفة التكنولوجية و التطبيقية⁵.

ومما يلفت النظر في الوطن العربي أنه مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان. وبعبارة أخرى فإن البلدان العربية تتحمل، بسبب هذه الهجرة، خسارة مزدوجة لضياح ما أنفقت من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات العربية المهاجرة، ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق الاستعانة بالكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة.

إن البحث في مسألة هجرة العقول العربية يطرح التساؤل التالي: "لماذا تخفق البلدان العربية في بذل الجهود اللازمة لجذب علمائها وفنييها ذوي المهارات العالية والدقيقة في حين نجحت دول أخرى في ذلك؟".

إن جانباً من الإجابة على هذا السؤال يكمن في الأسباب الدافعة للهجرة والتي سبق أن أشرنا إليها. ولكن ثمة جوانب أخرى يمكن توضيحها فيما يلي:

. إن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه " مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي.

⁵ أميرة محمد عمارة، "هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر"، بحوث اقتصادية (عدد 63-64، 2013م)، ص12.

. إن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات، مع مشاركة وطنية في الحدود الدنيا. والنموذج السائد في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي، في أغلب الأحيان، على نقل التكنولوجيا إلى الكوادر الوطنية، بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة وفق نموذج "تسليم المفتاح". ومن الواضح أن هذه الطريقة في التعامل لا تتيح للعلماء والخبراء العرب إلا القليل من فرص العمالة وإثبات الجدارة، الأمر الذي يشعر أصحابها بالاغتراب في أوطانهم وتشكل دافعا للهجرة. هذا فضلا عن أن هذه الظاهرة تشكل تبديدا كبيرا للموارد العربية في استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية الغربية، الأمر الذي يعنى صرف النظر عن توفير الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية عربية.

. فقدان أي نوع من الوحدة أو التكامل أو حتى التنسيق بين البلدان العربية في معالجة موضوع هجرة العقول أو استخدام الكفاءات الوطنية وأصحاب الخبرات من العلماء والمهندسين والأطباء وغيرهم.

. أن هجرة العقول تؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. لأن هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر بينما تشكل بالمقابل خسارة كبيرة جدا للبلدان التي نزع منها أولئك العلماء، وخاصة لأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكا خالصا للدول الجاذبة. وتعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري.

المحور الثالث: أية حلول لهجرة العقول من خلال المدركات الجماعية

انطلاقا من تحديد مدركاتنا الجماعية، نجد أن القاعدة الفقهية التي تنص على تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام هي من أهم الحلول التي تساهم في حل هذه الظاهرة التي تنخر المجتمعات العربية، وترجع هذه القاعدة إلى تحكيم المقاصد في دفع الضرر، وتقرر أن الضرر الخاص ينبغي تحمله في سبيل دفع الضرر العام الذي يتمثل في حالة الوهن والضعف الذي تعيشه الأمة العربية جمعاء، وذلك لأن المصلحة الكلية التي تتمثل في استثمار الكفاءات داخل الأوطان العربية عوض رعاية المصالح الجزئية التي تتمثل في استفادة العقول المهاجرة من المغريات التي تقدمها الدول الغربية لها. إلى جانب هذه القاعدة الفقهية نجد مدرك الإيثار الذي لا ينتصر للذات لكنه ينتصر للجماعة والمصلحة الكلية. مدرك الإيثار يتركز حول الدوافع التي تقود لعمل الكفاءات على البر بأوطانها بعدما قدمت لهم مختلف التكوينات في جميع المجالات العلمية وحتى وإن كانت الفرص التي تقدمها لهم لا تتلاءم وطموحاتهم لا بد من استحضار مدرك المصاحبة المعروف باتجاه الوطن أي الصبر على التخلف والوهن الذي تعيشه أوطاننا العربية واستثمار الكفاءات الشخصية من أجل الرقي بالمجتمعات العربية عوض الفرار والتفكير الأناني. قد تشعر بعض الكفاءات بمزيج من الإيثار والواجب، بينما قد لا يدمج آخرون بين الاثنين. الشعور بالإيثار المجرد هو عبارة عن عطاء دون مقابل أو جائزة أو منافع أخرى.

من جهة أخرى لا بد من إعادة الهبة والاحترام للعلم والعلماء حيث وللأسف الشديد فإن العلماء والفنيين والعاملين في البحوث والميادين الأكاديمية لازالوا لا يلقون الدعم المعنوي الكافي وهم في حقيقة الأمر أقل تقديرا في أوطاننا حيث لا يحظون بالاهتمام اللائق الذي يتناسب مع مكانتهم وعقولهم. ومن هنا نجد أنه من أفضل وسائل التقليل من الاستعداد للهجرة هو إيجاد وخلق مناخ الجذب عن طريق إشاعة الاحترام وإعادة الهبة التي انتهكت نتيجة إلى انحرافات في السلوك والذوق الاجتماعي العام نتيجة لسياسات خاطئة مورست عن قصد أو غير قصد.

قد يفقد الوطن علماءه نتيجة لأسباب سلوكية تتعلق بالسلوك الاجتماعي نتيجة ضعف تحقيق ضوابط العدالة الاجتماعية وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي ينجم عنه صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى، لذلك قد تبحث الكفاءات العلمية عن دور فردي لها لتحقيق الذات فتقودها خطاها نحو العالم الخارجي المتقدم⁶.

⁶ عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراي، م.س، صص 206-207.

لائحة المراجع:

1. أميرة محمد عمارة، "هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر"، *بحوث اقتصادية* (عدد 63-64، 2013م).
2. سلام الكواكي: "هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي" (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الاسكوا، 2010م).
3. عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني: *هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج- (العراق نموذجاً)* (الدانمارك: رسالة مقدمة إلى المجلس العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد، 2009م).
- فاطمة مانع: "هجرة الكفاءات العلمية و آثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية"، الملتقى الدولي حول: *رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة* (الجزائر: جامعة شلف، 13-14 ديسمبر 2011م).